حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر
سلسلة الندوات فى إطار سيمينار معهد التخطيط القومى
لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢

عرض: مصطفى أحمد مصطفى*

من خلال برنامج سيمينار معهد التخطيط القومى للعام الماضى ٢٠٠١/٢٠٠٢ " حوار حول تحديث مصر " الذى كان أحد أهم نواتجه اثنى عشرة حلقة واثنتى عشر كتيبا وكتاب بتقرير تضمن أمانة عرض الحوار وقبول الاتفاق والاختلاف والرأى والرأى الآخر ومراعاة واعية بالمصالح العليا لهذا الوطن العظيم . من خلال كل ذلك وصلنا الى موضوع الحوار الثانى ليكون " حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر " هو موضوع سلسلة الندوات للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

والتطلع الى المستقبل أمر مشروع - ولو أن إيماننا دائما بأن المستقبل بيد الله سبحانه وتعالى- ولكن التدبر والتبصر والاستشراف والتشوف هى أمور هامة- كلها فى سياق الأمانى التى نبتغيها ونريد أن يكون عليها المجتمع فى المستقبل، والدراسات المستقبلية تهدف إلى محاولة رسم مشاهد أو صور كيفية وكمية ترتقى بتحويل البيان إلى معلومة وتترك للخيال والابداع الانسانى بدرجات رشد معقولة محاولة الغوص لتصور معرفة مسبقة لا ترقى إلى درجة اليقين فى المستقبل . ولكن يبقى للفكر دائما فضيلة التنوير والتحذير والتبصير .. وهكذا اقتربت بنا المحاولة فى "حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر" من صياغة قضاياها التى وثقناها خلال اثنتى عشرة حلقة فى اثنى عشر كتيبا ثم كتاب بتقرير عن "تنمية مصر - رؤية مستقبلية" ، هو موضوع هذا العرض .

والكتاب الثانى لسيمينار معهد التخطيط القومى للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ "تنمية مصر - رؤية

*أ.د. مصطفى أحمد مصطفى - مستشار بمعهد التخطيط القومى.

مستقبلية" يبلور فكر كوكبة متميزة من أبناء مصر ووجهات نظر يملك أصحابها ناصية الخبرة والحكمة. تم صياغتها على المحاور الأربعة الأساسية التالية :-

المحور الأول : الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر .

المحور الثانى : مقومات ومعوقات التنمية المستقبلية فى مصر .

المحور الثالث : السكان والتنمية المستقبلية فى مصر - قضايا مستمرة .

المحور الرابع : التكنولوجيا والبيئة والموارد - قضايا حاكمة .

أولا : يحتوى المحور الأول على:

(١) الحلقة الأولى فى سلسلة "ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ تحت عنوان: "الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر : الأطر العالمية والإقليمية والمحلية والمحاور الاقتصادية والسياسية والثقافية".

وشارك فيها بالحديث كل من :

أ.د. إسماعيل صبرى عبد الله رئيس منتدى العالم الثالث

أ.د. محمود عبد الحى صلاح مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية (آنذاك) ومدير معهد التخطيط القومى (حاليا)

أ.د. محمود محيى الدين أستاذ الاقتصاد - جامعة القاهرة

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ١٠٧ من الحضور كل من :

أ.د. فؤاد سلطان وزير السياحة الأسبق

أ.د. (المرحوم) عبد المجيد فراج أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

أ.د. على سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولى (آنذاك)

أ.د. إسماعيل الرملى كبير مستشارى الأمم المتحدة للجيولوجيا والموارد المائية (سابقا)

أ.د. وفاء عبد الله مستشار معهد التخطيط القومى

أ.د. فادية عبد السلام مستشار بمعهد التخطيط القومى

أ.د. عثمان محمد عثمان مدير معهد التخطيط القومى (آنذاك) ووزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد (حاليا)

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- التطلع إلى المستقبل يعد أمراً هاماً فى الدراسات المستقبلية والاستشرافية .

- المرحلة التى تمر بها مصر ، كفترة انتقالية ، بين عقدين من الخطط التنموية وبداية خطة تنموية جديدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) .

- مساندة واضع السياسة ببعض الخطوط الأساسية التى تدعم عملية اتخاذ القرار.

- الاستفادة من المخرجات البحثية لمشروع ٢٠٢٠ (مستقبل التنمية فى مصر ، منتدى العالم الثالث) .

- تحديد المفاهيم والمقولات والمؤشرات المتعلقة بالعولمة (الكوكبة) ، الاندماج مع الاقتصاد العالمى ، معنى الإقليم (سياسيا/اقتصاديا/ثقافيا) ، النمو والتنمية ، رأس المال الطبيعى، رأس المال المادى ، رأس المال البشرى ، رأس المال الاجتماعى

- السياسات الاقتصادية قصيرة الأجل لا يجب أن تتعارض مع الأهداف طويلة الأجل .

- موقع مصر على خريطة الاستراتيجية العالمية ، الإقليمية .

- مفردات الإطار المحلى : شركاء التنمية ، التخطيط بالمشاركة والتخطيط التأشيرى ، القضايا العاجلة ، القضايا الحاكمة ، القضايا المستمرة .

- وضع الدولة القومية فى ظل العولمة .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- ليس من المفيد ، أو من المتصور ، أن نظل أسرى التعامل مع الأطر (العالمية ، الإقليمية ، المحلية) بنظرية المؤامرة، ولكن يتوجب فهم الواقع والعلاقات التى تحكم الأطراف ومصالحها والتعارضات لتدقيق هذه المصالح بفهم جيد لقواعد اللعبة والمشاركة الفعالة فى وضع هذه القواعد وتكييفها أو تعديلها لما فيه الصالح الوطنى إلى أبعد حد يمكن الوصول إليه .

- إن رؤية مستقبل مصر والرؤية المستقبلية للتنمية تتحدد باستكشاف الفرص المتاحة وتحديد المعوقات الأساسية والتحديات المفروضة علينا والتغلب عليها لن يتأتى إلا من منظور وضع أولويات

محددة لمدى زمن معين ليتم الانتقال بعدها إلى إعادة تحديد لأولويات أكثر إلحاحاً ولن يتأتى هذا إلا على أساس توظيف أكفأ لمؤسسات البحث العلمى وخلق قاعدة تكنولوجية تخدم كافة القطاعات.

- أنه لا يجب أن يغيب عنا أننا فى ساحة المعترك العالمى الراهن ليس أمامنا من سبيل سوى الانخراط فى هذا المعترك على كافة المستويات فى نفس الوقت دوليا وإقليميا ومحليا والتأكيد على التزاماتنا ضمن آليات كافة هذه المستويات على نحو أكثر سرعة وإيقاعا وتفاعلاً .

- أنه لا يجب أن يتصور أن أى تقدم يمكن أن يتم بعيداً عن تناسق عطاءات المجتمع فيما يعيد بناء وتنمية القدرات على المحاور الأساسية التالية :

× البشر فى مختلف المواقع .
× الصناعة بكل فروعها .
× المؤسسات بكل كفاءاتها .
× رأس المال الاجتماعى كحزمة متماسكة واحدة .

(٢) الحلقة الثانية عشرة (الأخيرة) فى سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ تحت عنوان : "الأوضاع الإقليمية الراهنة وانعكاساتها طويلة المدى على التنمية فى مصر - رؤية مستقبلية" .

المتحدث : أ.د. أسامة الباز المستشار السياسى للسيد رئيس الجمهورية

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ١١٠ من الحضور كل من :

أ.د. على لطفى رئيس الوزراء الأسبق - رئيس مجلس الشورى السابق - أستاذ الاقتصاد - جامعة عين شمس

أ.د. إجلال راتب مستشار معهد التخطيط القومى

مهندس. على نجيب المكتب العلمى للتطبيقات الصناعية

أ.د. محمود عبد الحى مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية (آنذاك) (مدير معهد التخطيط القومى - حاليا)

أ.د. محمد رؤوف حامد أستاذ بهيئة الرقابة والبحوث الدوائية

أ.د. عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- أهمية التخطيط بغض النظر عن الأيديولوجية القائمة .

- تعاظم دور الثورة المعرفية والثروة البشرية فى تقدم الأمم .

- التخطيط والتطوير والتحديث للنهضة الاقتصادية يقودها مسار سليم وقوى للتعليم .

- التخطيط للسياسة الخارجية لا ينفصل عن التخطيط للسياسة الداخلية لدعم قدرات التنافس عالميا .

- خطورة سرعة إيقاع التغير فى مراحل الانتقال التى يشهدها العالم يستدعى الانخراط فى الإطار الأوسع للتكتلات .

- ضيق مساحة الاعتماد على التجربة والخطأ لاعتماد العالم الآن على الرؤية العلمية التى تبنى على الواقع والقدرة على التنبؤ .

- الأوضاع الراهنة فى المنطقة قلقة والتخطيط والتطوير والتحديث ضرورات قصوى حتى مع استمرار حالة عدم الاستقرار .

- التخطيط لرؤية مستقبلية واضحة تستلزم حالة أنضج من الاستقرار الديناميكى المنطلق من الحاضر لأن الاعتماد على الماضى يكون فى الدروس المستفادة مما حدث فيه وليس الانكفاء عليه .

- عرض شامل ومكثف لعملية السلام المتعثرة فى المنطقة وانعكاساتها قريبة وبعيدة المدى سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً .

- الإصرار على الاستمرار فى عملية السلام وتوسيع دائرة المؤثرين فى ذلك مثل الاتحاد الأوروبى - اليابان - الصين - روسيا - الأمم المتحدة - الدول العربية والإسلامية - دول الجنوب - مجموعة الآسيان - مجموعة ألـ ١٥ ... الخ .

- السياق التاريخى والواقع الحالى يحمل فى طياته تحديات متعاظمة ولكن يوفر الفرص لمن يستطيع حسن توظيفها .

- الأمن القومى المصرى لا يمكن أن يعرف قطرياً فقط لأنه مرتبط تماماً بالأمن الإقليمى .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- الإصرار على تجويد التعليم كأساس لتحديث وتطوير وتغيير وإحداث النهضة المرجوة لمصر .

- الاهتمام بالصناعات الصغيرة يجب أن يتم من رحم الصناعات الكبيرة نظراً لحجم الاستثمارات فى البنية الأساسية ونظراً لإمكانية تعامل أكثر رشداً وكفاءة لمعالجة مشكلة البطالة فى مصر .

- إقرار مرونة فى سعر الصرف بالتوازى مع عملية ديناميكية لتنشيط الصادرات وترشيد الواردات .

- توفير البيانات والمعلومات المطلوبة على نحو تفصيلى - دقيق - قليل التكلفة ما أمكن.

- احترام عنصر الوقت وفاعليته عند تشريع القوانين لأننا نعيش عالماً سريع الإيقاع والتغير.

- توقع سيناريو تأزيم أكثر للموقف السياسى فى المنطقة وكيف نتعامل معه .

- وجوب قيام آليات تعجل على نحو غير تقليدى وغير نظرى وأكثر فاعلية مسيرة الجماعة الاقتصادية العربية .

- التفاعل الخلاق مع المحيط الدولى والإقليمى يجب أن يترجم فى برامج أكثر حيوية وإبداعاً فى بناء وتنمية القدرات للإنسان المصرى - فى تطوير جذرى للإدارة والحد من تعقيدات الإجراءات اليومية - فى بناء قاعدة قوية ومتقدمة وقادرة فى كافة مجالات البحث العلمى والتنمية التكنولوجية - الاهتمام بقضية الجودة والمواصفات - دراسة الأسواق الخارجية واحتياجاتها الحقيقية.

- تعميق فكر وممارسة المشاركة بين : الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدنى - المراكز البحثية - القطاع التعاونى - الحوار الدائم بين الأوعية الفكرية الممثلة للمنظومة المجتمعية على نحو أكثر شفافية وديموقراطية .

- التعامل مع الأوضاع الراهنة فى المنطقة (سياسياً - اقتصادياً) على نحو يضع بدائل وسيناريوهات للأجل الطويل من الآن .

- إفساح كل المجالات أمام الشباب مع عدم فرض الوصاية مع التزام بإسداء النصح وتقديم الخبرة والحكمة على كل المستويات وفى كل مجالات الحياة .

ثانيا: يحتوى المحور الثانى على الآتى:

(١) الحلقة الثانية من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠ تحت عنوان: "مقومات ومحاور التنمية المستقبلية فى مصر" .

وشارك فيها بالحديث كل من :

أ.د. عثمان محمد عثمان مدير معهد التخطيط (وزير التخطيط اعتبارا من ٢٠٠١/١١/٢٢)

أ. عبد الفتاح الجبالى رئيس الوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ٧٣ من الحضور كل من :

أ.د. محمد سمير مصطفى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. إسماعيل الرملى	كبيرمستشارى الأمم المتحدة للجيولوجيا والموارد المائية (سابقا)
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية (آنذاك) (مدير معهد التخطيط حاليا)
أ.د. محمود محفوظ	وزير الصحة الأسبق
أ.د. محرم الحداد	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د. السيد دحيه	مستشار معهد التخطيط القومى
د. سمير عريقات	خبير أول بمعهد التخطيط القومى
مهندس. أحمد الدميرى	بنك الاستثمار القومى
أ. مجدة إمام	باحثة بمعهد التخطيط القومى
أ.د. إبراهيم العيسوى	مستشار معهد التخطيط القومى

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- محاولة رسم صورة للتنمية ليست ضربا من التنجيم ولا يصح أن تبدأ بانحياز فكرى مسبق.

- الحاجة الماسة إلى التأمل والعرض والبحث والتحليل وتحديد القيود والمتغيرات والأولويات .

- القوى الاجتماعية المختلفة لها تأثير على مسارات التنمية فى بلد مفتوح مثل مصر يمثل البعد العالمى عنصراً حاكماً فى التحديات الواردة على عملية صنع وإتخاذ القرار .

- الثوابت والمتغيرات والتأثير فى عملية التنمية بأجليها : قصير المدى - طويل المدى.

- مراحل ووثائق عملية التنمية والتصور الاستراتيجى للمستقبل على المستويات الفكرية العالمية والوطنية.

- التداعيات والأحداث التى يمر بها الاقتصاد العالمى مؤثرة لا محالة على مسار ومسيرة التنمية فى أى بلد فى العالم .

- سياسة الإصلاح الاقتصادى : (النجاحات - الإخفاقات - الآثار السلبية) .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها هى الآتى :

- ضرورة أن يكون مستقراً أن نقطة البداية والنهاية هى : البشر (لأنهم المستقبل) وأن الحديث عن التنمية ووضع أية رؤية مستقبلية (فى كل الآجال) هو ترشيد إدارة الاقتصاد الكلى .

- أن تهيئة جودة وأداء أكفأ لبيئة التنمية يستلزم وبالضرورة معرفة تفصيلية بمفردات نشر ثقافة التنمية ومن ثم فهم واستيعاب مفاهيم الثقافة المجتمعية صوب تحقيق ذلك .

- أن تحتل قضيتا الجدارة والكفاءة أولوية مطلقة لقيادة المجتمع ليكون مجتمعا منتجا بجودة عالية متنافسة فى الأسواق الداخلية والخارجية معاً.

- ألا يكون هناك مصادرة على أى فكر مهما كانت توجهاته طالما أنه يراعى مصالح الوطن العليا.

- ألا يشكل الحوار (اختلافا واتفاقا) قاعدة أساسية لإرساء مبدأى ديموقراطية التنمية والشفافية المطلوبة لتشكل معا خطين متوازيين تسير عليهما قاطرة التنمية.

- الاقتراب من التحديات المستقبلية للتنمية غير قابل ليكون فى وضع المساحات الرمادية ويجب أن يكون الأمر واضحاً وقاطعاً خاصة فيما يتعلق بقضايا : الزيادة السكانية - ضعف قاعدة الموارد الطبيعية - قضية المياه - إعادة بناء وتنمية القدرات البشرية - بناء قاعدة علمية بحثية

وتكنولوجية قوية - قصور الخدمات الاجتماعية العامة - إصلاحات جذرية مؤسسية .

- التعامل مع محاور التنمية على أساس مستقبلى بحيث يضم المفردات الرئيسية التالية: التنشئة - التربية - التعليم - التدريب - التأهيل - التكنولوجيا - التصنيع - التصدير - التوزيع - التمكين - التراكم - التعديلات - التصحيحات - التجويد ... ولن يتغير ذلك بين يوم وليلة لأنها قضية تواصل الأجيال وتأمين الوطن لمسيرة حضارية متصلة.

(٢) الحلقة الثالثة فى سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٥ تحت عنوان: "معوقات ومشاكل إدارة التنمية فى مصر - رؤية مستقبلية"

وشارك فيها بالحديث كل من :

أ.د. أحمد صقر عاشور	مدير المنظمة العربية للتنمية الإدارية (سابقا)
أ.د. محمد رضا العدل	أستاذ الاقتصاد - جامعة عين شمس

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ٦٦ من الحضور كل من :

مهندس. على نجيب	المكتب العلمى للتطبيقات الصناعية
مهندس. أحمد الدميرى	بنك الاستثمار القومى
أ. محمود المراغى	مؤسسة روز اليوسف
أ.د. السيد عليوة	أستاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان
أ.د. حلمى سلام	أستاذ الإدارة - جامعة القاهرة
أ.د. إبراهيم العيسوى	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د. محرم الحداد	مستار معهد التخطيط القومى
أ.د. محمد محمود الإمام	وزير التخطيط الأسبق

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- المنظور المؤسسى للتنمية .
- أداء ومؤشرات التنمية عبر العقود الثلاثة الأخيرة .
- تشخيص الأزمة التنموية الحالية .
- بناء الرؤية الاستراتيجية للتنمية .

- إصلاح بنية وعمليات إدارة التنمية .
- الإصلاح التشريعى والقضائى والمؤسسى الداعم للتحول لاقتصاد السوق .
- مأسسه القطاع الاقتصادى غير الرسمى .
- إصلاح القطاع المالى .
- الإصلاح الحكومى وتنمية القدرات المؤسسية والإدارة للقطاع الخاص .
- الإصلاح القيمى والأخلاقى السلوكى - إصلاح الثقافة وإعادة بناء منظومة الثقافة الداعمة للتنمية فى مصر .
- القوى البشرية وإنتاجيتها .
- الأصول الرأسمالية وكفاءة استخدامها .
- قضية البحوث والتطوير - العلم والتكنولوجيا - قاعدة علمية تكنولوجية قوية متطورة وطنية .
- توزيع الدخل وتشكيل نظام فعال للحوافز .
- إدارة التنمية وأنماطها (الحكمة - الأزمة - الشطط) .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- إعادة بناء القدرات المؤسسية المتوازنة .
- دعم المرتكزات الأساسية لعملية تغيير جذرية فى مجالات إدارة عملية التنمية .
- عدم طغيان البراجماتية على معالجة مشاكل إدارة التنمية وشئون المجتمع .
- التركيز على ، واستهداف ، الأولويات طويلة الأجل .
- وضع معايير صارمة وآليات فعالة للمساءلة .
- دعم مشاركات حقيقية وفعالة لشركاء التنمية .
- دعم استراتيجى لمفردات حاكمة فى المستقبل : الإنتاجية - رأس المال المعرفى - رأس المال الاجتماعى - الاستثمار - الميزات والقدرات التنافسية القطاعية - بناء وتنمية القدرات البشرية .
- تبنى أسس مناهج التعلم التنموى والمقاربات المرجعية .
- تضافر منظومة الموجهات والمحفزات والمؤشرات والإحصاءات والمعلومات .
- حساب التكلفة والعائد من تغليب أى من الأجلين القصير والطويل المدى .

- ضرورة تقييم تجربة الإصلاح الاقتصادى، ما أنجز وما تبقى ولابد أن ينجز .

(٣) الحلقة العاشرة من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٤ تحت عنوان: "شركاء التنمية : الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدنى" (رؤية مستقبلية)

المتحدث : أ.د. ميلاد حنا أستاذ وسياسى ومناضل ومفكر وطنى بارز

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ١٠٨ من الحضور كل من :

أ.د. إبراهيم العيسوى	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د. إسماعيل الرملى	كبير مستشارى الأمم المتحدة للجيولوجيا والموارد المائية(سابقا)
أ.د. وفاء عبد الله	مستشار معهد التخطيط القومى
أ. عادل العزبى	نائب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين للاتحاد العام للغرف التجارية وعضو غرفة صناعة النسيج لاتحاد الصناعات المصرية
أ.د. أمانى عمر	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د. عبد القادر حمزة	مستشار معهد التخطيط القومى
د. عبد الرحمن عوض	رئيس المركز العربى الأفريقى لتسويق الاستشارات
أ. معتصم راشد	الهيئة العامة للاستثمار
د. فتحى إبراهيم	مستشار اقتصادى
أ. مجدة إمام	باحثة بمعهد التخطيط القومى
أ.د. عثمان محمد عثمان	وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومى

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- خلفية عامة عن تطور المجتمع المصرى منذ حصوله على الاستقلال وموقع شركاء التنمية .

- الأوضاع القائمة منذ عام ١٩٥٢ - وتحليل ثلاثية السلطات .

- مكونات المجتمع المصرى الرئيسية .

- مفاهيم شركاء التنمية فى مصر الآن (الحكومة: الدولة - القطاع الخاص: مجتمع الأعمال - المجتمع المدنى: الجمعيات والمؤسسات الأهلية)

- العالم بعد تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وانعكاسه على إعادة صياغة فهم ما يجب عمله من جانب شركاء التنمية .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- نشر ثقافة التنمية التى تقوم على حسن توزيع الأدوار وإقرار توافق مجتمعى بين الشركاء ويعتبر ذلك أسس ما يمكن أن يسمى "التخطيط بالمشاركة" أو "ديموقراطية التخطيط" .

- أن مصداقية العمل التنموى لن تتم بقرارات ، الأساس هو العمل كفريق لتحقيق برنامج محدد تقننه وثائق يتم إجماع مجتمعى عليها .

- لابد من التأهيل لثقافة الحوار وليس التلقين فقط .

- ينبغى قبل وجوب تصميم برامج لمحو "الأمية التنموية" - أن يحدد برنامج صارم للقضاء على الأمية فى مصر .

- التأكد من أن إكمال تربيط "سبح" شركاء التنمية لن يتم إلا بعد تربيط أهم الحلقات وهو دور مراكز البحث العلمى والاهتمام البالغ بالعاملين فى هذا الميدان والعمل الذى يقدمونه .

- الاعتراف بوجود "ثقوب" صغيرة - كثيرة فى ثوب العمل التنموى الناجح الذى يمكن أن يحقق أهدافاً مستقبلية فى ظل تغيرات متسارعة غير مسبوقة : محليا - إقليميا- عالميا .

- خلق شبكة وطنية / إقليمية / عالمية للأوعية الفكرية كأساس لإقامة جسور الحوار مدخلا ليس فقط لقبول الآخر ولكن لفهم نوايا الآخر أولاً .

ثالثا: يحتوى المحور الثالث على:

(١) الحلقة الرابعة من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/١/٨ تحت عنوان : "السكان والتنمية المحلية - رؤية مستقبلية"

وشارك فيها بالحديث كل من :

أ.د.علا الحكيم مستشار بمعهد التخطيط القومى

أ.د.إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ١٢٩ من الحضور كل من :

أ. عمر عبد الآخر	رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية
أ.د. محمود محفوظ	وزير الصحة الأسبق
أ. محمد حسن أمين	وكيل وزارة التنمية للمجتمعات الحديثة (سابقا)
د. سمير عريقات	خبير أول بمعهد التخطيط القومى
أ.د. سيد الكيلانى	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د. سيد عبد المقصود	مستشار معهد التخطيط القومى
أ. محمد عبد الرحمن	الجهاز المركزى للمحاسبات
أ. خالد يوسف	دارس ومتدرب - دبلوم معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠٢
أ. محمود المراغى	مؤسسة روز اليوسف
أ.د. إبراهيم العيسوى	مستشار معهد التخطيط القومى

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- التحضر والتنمية الحضرية .
- عملية التحضر وارتباطها بعملية التصنيع .
- الهجرة من الريف إلى الحضر .
- التحضر والعولمة - ازدواجية الاقتصاد بين الحضر والريف .
- مشاكل المناطق الحضرية واستراتيجيات تطور المدن .
- التفاوتات والتوازن الإقليمى للحيز الحضرى والريفى .
- حجم الفجوة بين الريف والمدن الحضرية .
- الرؤية الاستراتيجية - وإرهاصات بدايات برنامج "شروق" .
- محاور برنامج "شروق" .
- التنمية الريفية فى الخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ .

- الأهداف المراد الوصول إليها.

- التنمية الاقتصادية - الاجتماعية فى القرية المصرية.

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- ضرورة تفاعل مثلث : التخطيط - المشاركة - اللامركزية فى الاقتراب صوب معالجة البعد الحيزى للتنمية على مستوى : الحضر - الريف - الصحراء - السواحل .

- ضرورة إقرار رؤية استراتيجية للتنمية الإقليمية تتأسس على حل مشاكل التفاوتات القائمة.

- إعادة توزيع الاستثمارات لعلاج مشكلات تشابك العلاقة بين : الحضر - الريف .

- أن مشاركة المجتمع المدنى والجمعيات والمؤسسات الأهلية تحتاج إلى مجهودات مضاعفة تدفع فى اتجاه تحسين أوضاع الريف قبل الحضر .

- إعطاء دفعة قوية للاهتمام بالمناطق الصحراوية والساحلية فيما يفعل مشروعات تنموية حقيقية منتجة - وليس بناء كتل أسمنت كبناء عقارات لا تستغل إلا أياما معدودة على مدار العام.

- ضرورة أن تتضمن آليات المشاركة أصحاب الفكر والرأى والخبرة والباحثين من كافة التخصصات التى تلزم لتغيير ثقافة التحيز للحضر على حساب الريف أو الصحراء أو المناطق النائية والساحلية .

- ضرورة الإسراع بإقام نظام المعلومات ومراكز معلومات التنمية الريفية عبر محافظات الجمهورية .

- دعم المشروعات الحرفية بحضر وريف وسواحل المناطق والمحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية .

(٢) الحلقة الخامسة : من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ تحت عنوان : "البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب - رؤية مستقبلية"

وشارك فيها بالحديث كل من :

أ.د / إبراهيم العيسوى مستشار معهد التخطيط القومى

أ.د/ عمر الفاروق أمين مدير عام تنمية الموارد البشرية (الصندوق الاجتماعى للتنمية)

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ١٤٢ من الحضور كل من :

أ.د / عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس مجلس ادارة معهد التخطيط القومى .

أ.د/ كريمة كريم أستاذ الاقتصاد - جامعة الأزهر

أ.د / اسماعيل الرملى كبير مستشارى الأمم المتحدة للجيولوجيا والموارد المائية (سابقا)

أ.د / أشرف كمال عباس أستاذ باحث بمركز البحوث الزراعية

أ.د/ ليلى الخواجة أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

أ.د/ سعاد كامل رزق أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

أ./ سعيد المداح خبير حاسب آلى - معهد التخطيط القومى

د./ فتحى ابراهيم مستشار اقتصادى

مهندس. احمد الدميرى بنك الاستثمار القومى

مهندس / على نجيب المكتب العلمى للتطبيقات الصناعية

أ. مصطفى جعفر مستشار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (سابقا)

أ. نفيسة محمد سعيد دارسة ومتدربة بدبلوم معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠٢

أ. مها العيسوى وكيل وزارة - التعاون الدولى

أ. ممدوح الولى مؤسسة دار الأهرام

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- تشخيص مركز لمشكلة البطالة والمداخل الرئيسية لمواجهتها .
- حجم مشكلة البطالة وتصورات مختلفة للجهد والزمن اللازم لمواجهتها .
- الاستراتيجية والسياسات المقترحة لزيادة التشغيل ، وصولاً إلى التشغيل الكامل.
- أهم سمات قوة العمل - أهم سمات مشكلة البطالة .
- دور وآليات الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مواجهة مشكلة البطالة .

- الصندوق الاجتماعى للتنمية كأمانة فنية للمجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- تخفيف الجرعة الانكماشية القائمة بما يعنى أن تتبع سياسة توسعية حذرة وآمنة .

- عدم تضخيم الأمانى بتحقيق معدلات نمو لا تتماشى مع الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى .

- تدقيق بيانات ومعلومات أرقام البطالة فى مصر على نحو عاجل .

- مراعاة ضرورات المرحلة التى يمر بها الاقتصاد المصرى وعدم الإفراط الذى يعبر عنه الاعتدال فى الثقة الممنوحة للقطاع الخاص ومساهمته فى التنمية .

- الحاجة الماسة والعاجلة إلى إعادة هيكلة وترشيد الإنفاق العام .

- عدم اتجاه الاختيار التكنولوجى للمشروعات إلى أحدث ما فى العصر قدر ما يتجه إلى التنوع فى هذا الاختيار لتعدد وتفاوت مستويات المهارة المتاحة لدى الاقتصاد المصرى فى القوى العاملة .

- عدم تفهم زيادة حيوية القطاع غير الرسمى على أنه مرتكز هام من مرتكزات التنمية خاصة فى الفترة المقبلة .

- الاهتمام بالتعليم الفنى وإمكانيات التطوير مازالت قائمة على أسس وفكر جديد .

- إعادة تقييم آداء كافة مؤسسات ومراكز التدريب لتوفير المهارات المطلوبة لكافة القطاعات فى الاقتصاد المصرى والتعامل مع معطيات الاقتصاد الجديد .

- اعتبار مجال المعلومات والاتصالات أحد المجالات الهامة التى يجب تكثيف كافة الجهود حوله لاستيعاب أعداد أكبر لفرص عمل أمام الشباب .

(٣) الحلقة الحادية عشر من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١١ تحت عنوان : "الاستثمار ..... النمو وفرص العمل"

وشارك فيها بالحديث كل من :

أ.د/ سميحة فوزى أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - نائب المدير التنفيذى وكبير الاقتصاديين بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية

أ.د / سهير أبو العينين مستشار ومدير مركز دراسات السياسات الكلية - معهد التخطيط القومى

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ٧٨ من الحضور كل من :

أ.د / سلطان أبو على	أستاذ الاقتصاد - جامعة الزقازيق (وزير الاقتصاد الأسبق)
أ.د/ رضا العدل	أستاذ الاقتصاد - جامعة عين شمس .
أ.د/ ابراهيم العيسوى	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د/ محرم الحداد	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.عادل العزبى	نائب رئيس جمعية المستثمرين باتحاد الغرف التجارية
أ. محمود المراغى	مؤسسة روز اليوسف
أ.د/ محمد رؤوف حامد	أستاذ بهيئة الرقابة والبحوث الدوائية
أ. ممدوح الولى	مؤسسة الأهرام
د. حجازى الجزار	خبير بمعهد التخطيط القومى
أ.د / سعد حافظ	مستشار معهد التخطيط القومى
د. متولى عبد العاطى	مدير عام الرقابة والمتابعة - محافظة القاهرة
د. فتحى ابراهيم	مستشار اقتصادى
أ.د / عثمان محمد عثمان	وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومى

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر .
- الاستثمار والبطالة : الإطار النظرى والخبرة العملية .
- الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر (مستوى الاستثمار - نمط الاستثمار) .
- السياسات التى تحول دون المساهمة الفعالة للاستثمار فى توليد فرص العمل .
- نحو سياسات استثمارية تساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكثيفة العمل .

- العولمة وتدفق الاستثمارات الأجنبية .

- محددات الاستثمار الأجنبى المباشر .

- تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وتوزيعاته على مستوى العالم .

- الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

- مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الأداء الاقتصادى .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- ضرورة معالجة قضية انخفاض الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى .

- مشكلة البطالة يجب أن تبدأ باجراءات فورية من الآن ودور الحكومة هو : التحفيز ورسم السياسات .

- أن الاستثمار الاجنبى لن يأتى إلا إذا كان هناك استثمار وطنى فاعل ورشيد .

- ضرورة حل المثلث الحرج للإقتصاد المصرى : البطالة - الاستثمار- النمو (مستقبل مصر).

- دعم الرابطة بين المنتجين الوطنين أولاً .

- انتهاج سياسات كلية آمنة تؤدى إلى زيادة التوظف والنمو .

- تحسين مناخ سوق المال لتسهيل الانتقال من مجال إلى آخر .

- دعم مراكز البحوث والتطوير الوطنية لأنها العامل الحاسم فى النقل والتطويع التكنولوجى محلياً .

- إجراء دراسة عاجلة لحل مشكلة الركود فى إطار اقتصاد نام .

- ربط الاستثمار بأهداف التصدير وتوجيه جاد بموضوع التسويق الداخلى والخارجى .

- وضع سياسات متناغمة تساعد على خفض معدلات البطالة واستعادة قوة الدفع للنشاط الاقتصادى مما يساعد على زيادة فرص التوظف .

- وضع معايير لرقابة نقدية صارمة على نزوح وتسرب رأس المال إلى العالم الخارجي وتنمية المدخرات المحلية من خلال استحداث أدوات جديدة .

(٤) الحلقة السادسة من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ تحت عنوان : "الرعاية الصحية وانعكاساتها على الفئات الاجتماعية فى مصر - رؤية مستقبلية"

وشارك بالحديث فيها كل من :

أ.د / سمير فياض رئيس المؤسسة العلاجية الأسبق

أ.د/ محمود محفوظ وزير الصحة الأسبق .

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ١٢٣ من الحضور كل من :

د/ فتحى ابراهيم	مستشار اقتصادى
أ.د / ابراهيم العيسوى	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د/ محمد عبد الفتاح الضوى	أستاذ بكلية الصيدلة - جامعة طنطا
أ.حنان شاهين	أمينة المرأة المساعد ومسئولة التنظيم بالحزب الوطنى الديمقراطى - محافظة البحيرة
أ. جمعة عيد محمد	مسئول التثقيف السياسى بأمانة الحزب الوطنى بمحافظة البحيرة
أ.حسين آدم موسى	مهندس زراعى - محافظة البحيرة
أ.د/ وفاء عبد الله	مستشار معهد التخطيط القومى
د/ عزة الفندرى	خبير أول بمعهد التخطيط القومى
أ/ ابراهيم سليم	صحفى بجريدة الحقيقة

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- النظام الصحى .
- أسس ومؤشرات النظام الصحى .
- أهداف النظام الصحى .
- مؤشرات تقييم المنظومة الصحية .

- تغيير الخريطة السكانية ونمط الأمراض السائدة .

- تقييم النظام الصحى الحالى - وأهداف تحسين هذا النظام .

- الأهداف المتفق عليها بين الدول ومنظمة الصحة العالمية للعقدين القادمين من القرن ٢١ .

- عرض سيناريوهات النظرة المستقبلية - السيناريو المرجعى .

- التنمية والصحة - علاقة معقدة متعددة الأطراف .

كما أوضحت الندوة عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- النظر فى إعادة هيكلة القطاع الصحى المصرى من الألف إلى الياء .

- الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر الطبية على كافة مستويات الخدمة الطبية .

- الاهتمام بالتعليم الطبى واستيعاب تكنولوجيات حديثة للتشخيص والعلاج والوقاية والتحصين .

- تضافر جهود المجتمع المدنى - المؤسسة الدينية - مؤسسة الإعلام والثقافة لنشر الوعى الصحى المطلوب ونشر ثقافة الوقاية خير من العلاج .

- تقنين صناعة الدواء فى مصر فى ظل تطبيق قواعد حقوق الملكية الفكرية والآثار المترتبة على مخاطر العولمة فى هذا القطاع تحديداً مع تطوير مؤسسة الرقابة الدوائية ضمن إطار منظومى.

- ربط الرؤية المستقبلية للقطاع الصحى فى مصر بالرؤية المستقبلية الشاملة للتنمية على نحو عملى مع تحديد أولويات متدرجة لتنفيذ مراحل وسيناريوهات هذه الرؤية.

- إعادة النظر جذرياً فى نظم التأمين الصحى السائدة لمختلف شرائح المجتمع مع إمكانية تحسين ورفع مستوى تقديم الخدمة نظير رفع مساهمة المستفيدين للتكاليف العالية التى تتطلبها تقديم الخدمات الصحية بكافة أشكالها على نحو متميز .

- دعم استراتيجية تعبر عنها حزمة سياسات صحية قومية متناسقة بغرض دعم مفهوم وحق الصحة للجميع على أسس علمية يدعمها نشاط البحوث والتطوير الدائمين فى قطاعى تقديم الخدمات الصحية والصناعات الدوائية .

- تعميق فهم القضية الصحية فى مصر كأساس للتنمية البشرية وتنمية القدرات والمهارات الإنسانية إعمالاً لأبسط ماترده دائماً " العقل السليم فى الجسم السليم " وذلك فى الإطار الشامل لمفهوم ومقومات التنمية الشاملة فى منظورها المستقبلى الاستراتيجى المؤثر على : (القوة الشاملة - والأمن القومى للوطن) .

(٥) الحلقة التاسعة من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١٦ تحت عنوان: "تعزيز دور المرأة فى التنمية - رؤية مستقبلية"

المتحدث : أ.د / فرخندة حسن أمين عام المجلس القومى للمرأة

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ١١١ من الحضور كل من :

أ.د / وفاء عبد الله مستشار معهد التخطيط القومى

أ. عمر عبد الآخر رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية

أ.د / سهير أبو العينين مستشار ومدير مركز دراسات السياسات الكلية - معهد التخطيط القومى

أ.د/ اسماعيل الرملى كبير مستشارى الأمم المتحدة للجيولوجيا والموارد المائية(سابقا)

د. منى الدسوقى خبير بمعهد التخطيط القومى

أ.د / ابراهيم العيسوى مستشار معهد التخطيط القومى

أ.د/ ماجدة ابراهيم مستشار ومدير مركز الأساليب التخطيطية والنمذجة - بالمعهد

د. مجدى جعفر رجل أعمال

د. عزة الفندرى خبير أول بمعهد التخطيط القومى

د. ليلى الشناوى مركز البحوث الزراعية

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- دور المرأة فى التنمية فى إطار مفهومها الحديث .

- الاستثمار فى تعليم الإناث وتأثيره على معدلات الإنجاب - التغذية - الخصوبة الإنتاجية والدخل .

- المهام الأساسية للمجلس القومى للمرأة .

- أنشطة المجلس القومى للمرأة فى مجالات : الصناعات الصغيرة - مركز المعلومات-

المشاركة على المستوى العربى والدولى .

- الجهود المستقبلية لتعزيز التنمية من خلال مشاركة المرأة سياسياً وإقتصادياً.

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- تأسس مفاهيم المساواة ومعاييرها على التكافؤ بين الرجل والمرأة .

- حل مشكلة المشاركة السياسية على مستوى المجتمع لأنها ليست مشكلة مشاركة المرأة فقط.

- إصدار كتاب إحصائى سنوى تفصيلى ومتعمق لكل ما يخص أوضاع المرأة فى مصر أينما كانت .

- وجوب التنسيق بين المجالس الثلاثة (السكان - الطفولة والأمومة - المرأة) من خلال تعميق المفاهيم والمهام والبرامج التى تنهض نهائياً بالمجتمع ككل مع ضرورة وأهمية التنسيق مع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

- ضرورة الاستجابة الواضحة والصريحة فى القطاع الخاص لمتطلبات عمل المرأة فى إطار تشريعات وقوانين العمل بما يضمن إقرار الحقوق مقابل القيام بالواجبات الوظيفية .

- ضرورة دراسة وتحليل التقارير الأجنبية التى تشخص وتحلل أوضاع المرأة فى مصر أو المنطقة العربية والسعى للرد العلمى عليها بعد التدقيق فى البيانات والمعلومات المتاحة لدينا .

- دعم فكرة قيام منظمة للمرأة العربية وتكثيف الحضور والتمثيل والمشاركة فى منتديات الحوار الدولى فى إطار حوار الثقافات بما يعزز من دور المرأة على نحو عام وقضايانا السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو خاص .

رابعا: يحتوى المحور الرابع على :

(١) الحلقة السابعة من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٩ تحت عنوان: "البحث العلمى والتنمية التكنولوجية فى مصر - رؤية مستقبلية"

وشارك فيها بالحديث كل من :

أ.د / على على حبيش نقيب العلميين - رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (الأسبق)

أ.د/ محمد رؤوف حامد الأستاذ بهيئة الرقابة والبحوث الدوائية

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ٧٧ من الحضور كل من :

مهندس .على نجيب المكتب العلمى للتطبيقات الصناعية

أ.عادل العزبى نائب رئيس شعبة المستثمرين باتحاد الغرف التجارية

أ.د/ اسماعيل الرملى كبير مستشارى الجيولوجيا والموارد المائية بالأمم المتحدة (سابقا)

أ.د/ أمانى عمر مستشار معهد التخطيط القومى

أ.د/ أشرف كمال عباس أستاذ باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

أ.د / مختار هلودة رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (سابقا)

أ.د/ مصطفى عبد العزيز أستاذ اقتصاد زراعى

مهندس/ محمد أبو الخير وزارة التخطيط

د. فتحى ابراهيم مستشار اقتصادى

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- مؤشرات الفجوة التكنولوجية - العلمية بين الدول المتقدمة والدول النامية .
- الاختيار المناسب للمعرفة والتكنولوجيا والقضايا المتصلة بها .
- التغيرات والاتجاهات المستقبلية للتقدم العلمى والتكنولوجى .
- الدولة والنهوض بالبحث العلمى والتكنولوجيا .
- الوضع الراهن للبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر .
- نظرة تحليلية للوضع الراهن .
- السياسة التكنولوجية القومية لمصر .
- رؤية مستقبلية للارتقاء بمنظومة البحث العلمى فى مصر .
- الرؤية المنظومية الاستراتيجية لحال العلم والتكنولوجيا فى مصر .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- الإلحاح على إحياء الطلب على البحث العلمى ومشاركة الجميع فى ذلك (حكومة - رجال

أعمال - جمعيات المجتمع المدنى - أصحاب الفكر والرأى والخبرة - مؤسسات البحث العلمى) .

- الشراكة الحقيقية لدفع منضبط وحذر وآمن نحو تعامل واقعى لمشاكل وقضايا التنمية فى مصر يبدأ من اندماج باحثين وعلماء الوطن بالداخل والخارج للمشاركة فى بحث المشاكل واقتراح الحلول .

- ضرورة أن تحدد " جهة ما فى الدولة " الاحتياجات والأولويات لمشاكل وقضايا الوطن وتضعها أمام البحث العلمى (باحثين ومؤسسات وذوى خبرة فى الداخل والخارج) وتصدر تكليفات تعاقدية معهم لوضع الحلول والبدائل اللازمة للتعامل الآنى والمستقبلى معها .

- ضرورة إعادة النظر فى اعتمادات ميزانيات البحث العلمى " المتواضعة للغاية جداً" لتحفيز المجتمع البحثى والعلمى لإنجاز التكليفات التى يمكن أن يقوم بها على أعلى مستوى من الجودة وأقل مستوى من التكلفة وفى التوقيتات الملائمة للوصول إلى النتائج المرجوه والنواتج المطلوبة.

- الإنجاز الحقيقى فى الإطار المنظومى للبحث العلمى سيعطى دفعة قوية يحتاجها الوطن أكثر من أى وقت مضى لسرعة إيقاع التغيرات والمستجدات واتسام العالم بحالة انتقال دائم وسيولة دولية غير مسبوقة وانعدام اليقين لاستمرار ما يتم الوصول إليه من إنجازات بحثية علمية وتكنولوجية ومعرفية .

- المصالح العليا للوطن تقتضى وضع استراتيجية رؤية مستقبلية تستفيد مما تم إنجازه لنماذج دول أخرى سبقتنا ويتم إدماج وتزاوج وتناغم تام بين العلم والاقتصاد وليكون ذلك أساساً لتعاون خلاق بيننا وبين المحيط الإقليمى والدولى الذى يحيط بنا .

(٢) الحلقة الثامنة من سلسلة ندوات السيمينار وعقدت بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٦ تحت عنوان: "البيئة وقضايا ترشيد استخدام موارد المجتمع المصرى" (رؤية مستقبلية)

وشارك فيها بالحديث كل من :

أ.د/ وفاء عبد الله مستشار معهد التخطيط القومى

أ.د/ ابراهيم عبد الجليل السيد الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة (سابقا)

كما شارك فيها بالحوار من بين حوالى ٦٣ من الحضور كل من :

أ.د / ممدوح الشرقاوى	مستشار معهد التخطيط القومى
د. نصر فريد	خبير أول بمعهد التخطيط القومى
د. فتحى إبراهيم	مستشار اقتصادى
أ. صالح عزب	باحث اقتصادى
مهندس / محمد أبو الخير	وزارة التخطيط
أ.د/ محمود محفوظ	وزير الصحة الأسبق
أ.د/ محمود عبد الحى	مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية (آنذاك) ومدير معهد التخطيط (حاليا)
أ.د / المحمدى عيد	الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة (سابقا)
أ.د/ أمانى عمر	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د/ سيد كيلانى	مستشار معهد التخطيط القومى
أ.د / عثمان محمد عثمان	وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد

وأثارت الندوة فى العرض والمناقشات عدة قضايا أهمها :

- قضية البيئة - ما هى ؟
- المرتكزات الثمانية لإشكالية البيئة .
- تساؤلات حول أهم ظواهر الخلل البيئى والتى تشكل تحديات للتنمية المتواصلة فى مصر .
- الجهود المطلوبة لحماية موارد البيئة فى إطار أنشطة التنمية المعاصرة لتحقيق التنمية المستدامة فى ج.م.ع ، وتساؤلات حول تواصلها .
- مفهوم التنمية المستدامة وأهمية البعد البيئى .
- الموارد البيئية : المياه - الطاقة - الأرض الزراعية - الهواء .
- البيئة فى إطار رؤية استراتيجية مستقبلية .

كما أجمعت الندوة على عدة أمور يجب اتباعها تبلورت فى الآتى :

- تكثيف إعلامى وتثقيفى نحو رفع زيادة الوعى البيئى والسلوك البشرى .
- أهمية إدراج موضوعات الموارد - التغيرات المناخية - المواصفات - التجارة ضمن خطط وبرامج بحوث المؤسسات البحثية المعنية بقضايا البيئة على مستوى الدولة كلها .

- عدم الانتظار حتى يأتينا الحل من الخارج دائماً، وأن تعميق قيم الإنسان المصرى فى الحفاظ على البيئة أصبح أمراً ملحاً من جانب الجهات التنفيذية والأهلية معاً .

- استكمال البعد المؤسسى للبيئة بما يضمن شرعية تنفيذ القوانين المتعلقة بالبيئة ، وآليات لمتابعتها على نحو دائم ومرن .

- التساؤل حول وجود بنية أساسية معلوماتية واضحة عن الأوضاع البيئية فى مصر - وإذا كنا نملكها يجب استخدام العلوم الحديثة فى معالجات المشاكل البيئية على نحو علمى وتكنولوجى أكثر مواكبة للعصر .

- أن حل المشاكل البيئية فى مصر لن يأتى مطلقاً من أعلى - ولكن يجب أن يأتى من القاعدة - وهنا لابد أن نلجأ إلى اللامركزية التامة ثم المحاسبة على النتائج نظراً لاختلاف المشاكل البيئية وحدتها من إقليم لآخر داخل حدود الدولة ، ويمكن للمشاركة الشعبية والمجتمع المدنى أن يلعب دوراً حاسماً فى ذلك .

- الاهتمام بتنمية واستخدام مصادر الطاقة البديلة والنظيفة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

- إدماج تكلفة مكافحة التلوث بكافة صوره فى السعر والهدف الأساسى هو ضمان استمرار التنمية التى تضمن ارتفاع متدرج لمعدلات النمو المستهدف .

- ضرورة اعادة النظر فى عدم قبول إقامة الصناعات القذرة التى تصدرها الدول المتقدمة إلينا والتى لها تأثير كبير على تدهور حالة البيئة .

- ضمان أن علاقة الإنسان بالموارد أو العكس تظل علاقة آمنة وهذا لن يأتى إلا بإحداث التوازن المفقود بين الإنسان الحالى والإنسان المستقبلى .

- توفير المنظور الأخلاقى ليتسلم إنسان الجيل القادم الموارد الحالية بحالة أفضل مما هى عليه حالياً .

- ألا ينصرف مفهوم علاقة البيئة بالتنمية إلى موضوع مكافحة التلوث فقط لأن الموضوع أعمق وأخطر من هذا بكثير .

- إغلاق الباب أمام ما يسمى بقضية "تسعير المياه" تماماً .